المداخل التكاملية لاقطار مجلس التعاون العربي

الاستاذ المساعد الدكتور

نايف عبد الله العزاوي

كلية الادارة الاقتصاد – الجامعة المستنصرية

المقدمة

كان للجهود الكبيرة التي بذلت من قبل اقطار مجلس التعاون العربي، الاثر الكبير في السير نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين العراق-مصر-الاردن-اليمن وصولاً لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود من قبل الجماهير العربية في وطننا الكبير. فأنه من المهم الدراسة والمقارنة مع تجارب العالم التي سبقتنا في هذا المضمار لاستخلاص الدروس والحلول التي تخدم اهدافنا الكبرى والابتعاد كلياً عن تقليد هذه التجارب والانظمة التكاملية الاخرى التي سبقتنا في هذا المضمار، فالذي يصلح للاقطار الاخرى لا يمكن ان يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في اقطار مجلس التعاون العربي، كما ملاحظ في هذه التجارب، تجربة السوق الاوروبية المشتركة والتي اعتمدت اساساً على عوامل آلية السوق والتجارب المصنوعة الاشتراكية التي اعتمدت التخطيط المركزي وتجربة مجلس التعاون الخليجي بين اقطار دول الخليج العربي الست وتجربة الاتحاد المغربي بين الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا وما يهمنا نحن العرب ان لا نتجذب ولا نقلد الغير لان ظروف المنطقة العربية وخصائصها تختلف اختلافاً كبيراً جداً عن هذه الانظمة. لذا فان دراستنا ستتناول المحاور الاتية:

اولاً: **تحرير التبادل التجاري بين اقطار مجلس التعاون العربي.**

ثانياً: **المشروعات المشتركة واسلوب توزيعها.**

ثالثاً: **الخلاصة**

اولاً: تحرير التبادل التجاري بين اقطار مجلس التعاون العربي

ان اتفاقية المجلس شخصت في البداية الطريق الصحيح للعمل العربي المشترك حيث اكدت في مقدمة المسائل التي تناولتها الاتفاقيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربي هو تحرير وتنشيط التبادل التجاري من كل القيود بين دول المجلس دول العلم الاخر. ولتحقيق هذه الغاية نصت المادة الثانية الفقرات (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥).

اما فيما يخص مواجهة العالم الخارجي فقد تضمنت هذه الاتفاقية نصوصاً لتكوين حائط جمركي موحد يتم التعامل على اساسه مع الدول والتكتلات الاقتصادية الدولية، فضلاً عن حماية المنتجات المحلية في التجمع العربي هي:

١. لا يوضع حد ادنى لتعريفة جمركية تطبق بصدد العالم الخارجي.
٢. ان تكون اهداف توحيد التعريفة الجمركية هي جماعة المنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الاجنبية المنافسة.

لذا فان الحجم النسبي للتبادل التجاري وتركيبة السلعي، والخدمي بين عدد من الدول يوضح مدى اهمية وطبيعية العلاقات الاقتصادية القائمة التي تربط بين هذه الدول. لذا فان تنشيط التبادل التجاري بين دول أي مجموعة اقليمية من الدول النامية يستند الى الاعتبارات التالية:

١. ان غالبية الدول النامية تعاني من ضيق السوق المحلي وعدم قدرة هذه السوق على استيعاب المنتجات التي تنتجها هذه الدول وتبادل المزايا والاعفاءات والتسهيلات الجمركية قد تؤدي الى زيادة سعة السوق المحلي ويفتح امامه افاقاً جديدة تتمثل في اسواق دول هذه المجموعة ويقلل من درجة ارتباطها واعتمادها شبه الكلي على اسواق اجنبية محدودة.
٢. ان تسهيل التبادل التجاري يعد خطوة اساسية نحو قيام باقي اوجه التعاون الاقتصادي. فزيادة حجم المبادلات التجارية بأزالة العقبات التي تعترض هذه امبادلات، تهيء مناخاً مناسباً للتعاون في مجالات المشروعات المشتركة وتبادل الخبرات وانتقال رؤوس الاموال والاشخاص وما الى ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي.

ومن هنا تضمنت الاتفاقية الاقتصادية العربية، نصوصاً تهدف الى تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط التبادل التجاري بين دول الاعضاء في المجلس فضلاً عن توسيع نطاق السوق العربي امام المنتجات العربية لاخرى.

اذاً فما هي حدود وامكانيات اسلوب تحرير التجارة في تحقيق هذا الهدف وما مدى فاعلية آلية ودوافع السوق في احداث التشابك الانتاجي العربي؟

في الواقع هناك تجارب عالمية الاقرب الى الوطن العربي هي تجربة السوق الاوروبية المشتركة مثلاً، والتي تختلف ظروفها عن ظروف مجلس التعاون العربي، الا ان هذه السوق تقوم على تعظيم الدخل القومي وتقيس مدى نجاح التكامل من خلال التجارة الخارجية المتبادلة وزيادة مساهمتها في تكوين الدخل القومي. وهذا امر طبيعي للبلدان الصناعية هي افضل العملاء لبعضها البعض. وان الهدف الواجب استخلاصه من هذه التجربة هو ان تحرير التجارة يفترض بادئ ذي بدء قيام تنمية صناعية يكون اساساً لتوسيع التبادل التجاري ثم لتحريره.

لذلك فعند قيام التكامل العربي بداية كان على اساس تحرير التبادل التجاري وليس على اساس الإنتاج وتنسيق الإنتاج، فكانت النتيجة الفشل. لذا فان تحرير التبادل التجاري العربي يجب ان يقوم هذا التبادل.

ولهذا فأنه في مجال التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون العربي الاربع الاعضاء في المجلس. لا يمكن ان يكون بنفس السياق الذي اتبع في التجربة الاوروبية القائمة على فكرة حرية التبادل التجاري وتلقائية عوامل السوق لاحداث التشابك الاقتصادي وذلك لعدة اسباب هي:

١. ان مجموعة السوق الاوروبية المشتركة تضم حالياً اربع عشرة دولة صناعية اوروبية وسوف تنظم اليها دول اخرى خلال السنوات القادمة. وهي بحكم تركيبها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتباين لها مدخل ومفهوم موحد لتنمية يختلف في جوهره عن مضمون متطلبات التنمية في الدول العربية. حيث هناك محاولات لبعض الدول النامية في تقليد نمط واسلوب التنمية في الدول الصناعية وعليها فشلت في ذلك. ونظراً لان دول مجلس التعاون العربي لها احتياجات تختلف عن دول مجموعة السوق الاوروبية المشتركة، وبالتالي فان سلم اولويات التكامل في كل منها لابد ان يختلف ففي هذه الحالة الاجدى بذل المزيد من الجهد لدراسة وتحليل تجارب التكامل التي تمت بين مجموعة دول امريكا اللاتينية او الدول الاسيوية والافريقية لتشابه ظروفها نسبياً مع ظروف دول مجلس التعاون العربي.

٢. ان الصيغ التقليدية المألوفة للتكامل الاقتصادي في مناطق التجارة الحرة والاتحادات الكمركية وغيرها على الرغم مما تتضمنه من مزايا ملموسة بالنسبة للدول الصناعية، الا انها تتضاءل فيما تحققه من نتائج فيما يخص الدول النامية ومن بينها دول مجلس التعاون العربي وليست حاسمة في التهيئة للتكامل الاقتصادي بينها، لسبب اساسي وهو ان الدول النامية تخطط اولاً لانتاج سلع تبادلها.

٣. المعروف ان الفروق في حيازة عوامل الإنتاج بين الاقطار المختلفة هي التي تفتح الباب ام التبادل التجاري ذلك ان كل دولة تقوم بتصدير السلع التي تستوعب عوامل الإنتاج المتفورة لديها نسبياً وتقوم باستيراد السلع والخدمات التي لا يمكن انتاجها لنقص شديد في عوالم الإنتاج اللازمة لها.

٤. انطلاقاً من النقطة السابقة فان طبيعة الارتباطات الاقتصادية القائمة بين دول مجلس التعاون العربي وبين بعض مراكز الإنتاج والاستهلاك في الخارج تحد من فاعلية السوق العربي المشترك وموجز القول ان محاولات دول العالم الثالث بما في ذلك دول مجلس التعاون العربي لتحقيق التكامل عن طريق اسلوب تحرير التجارة (Trade Liberalization) تحدت نظرية جاكوب فاينر (J.Viner) التقليدية والتي تناى باتباع اسلوب الاتحادات الكمركية كمدخل لتحقيق التكامل[1] كما انها اثبت عدم صراحية مفهوم ليزي (Lipesy) اذي عرف التكامل كفرع من نظرية التعريفات الكمركية[2] وهو مفهوم لا يتناسب مع ظروف وخصوصية دول مجلس التعاون العربي الاربع.

لذا فان استخدام هذا الاسلوب على المستوى العربي واعطاءه اولوية وثقلا مرجحاً في التطبيق سيكون محدود الاثر. ذلك ان التبادل التجاري هو انعكاس للتركيب القطاعي لهيكل الإنتاج. وهو في دول مجلس التعاون متشابه ومتماثل حالياً، كما ان التجارة تخلق مقدمات للتصنيع وتحقق التنمية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة.

وانطلاقاً من هذا الواقع فان التكامل العربي يجب ان يكون هدفه اولاً اقامة هيكل عربي ينتقل بالاقتصاد احادي التكوين لدى بعض اعضاءه الى اقتصاد متوزن النمو ومتنوع التركيب. ومن هنا فأن استراتيجية التكامل العربي يجب ان تكون مخططه بشكل يخلق التشابك الاقتصادي ويدعمه على اساس تنموي مبني على المشاركة والتنسيق وتنويع الطاقات الانتاجية وخلق تيارات فعلية للتبادل التجاري العربي.

وفي الواقع يمكن الاشارة الى ما ذهب اليه المفكر الاقتصادي (A. Martial) الى القول بانه لم يحدث ان تتم اندماجاً اقتصادياً عملياً بصورة عفوية. حيث ان قوى السوق وقوانينه غير قادرة عملياً على تشكيل مثل هذا الاندماج فالاندماج كان دوماً نتيجة لسياسة مرسومة واعية وايرادية حيث يقتضي الاندماج الاقتصادي بكل سهولة تطبيق سياسات تنمية متناسقة بصورة منهجية[3].

---

[1] J. Viner. The customs union issue. 1950 R. Glipsey. The thory of customs union 1969.

[2] Ibid.

[3] Marchal Andre, integration territorial. P.U.F. Paris 1950.

وفي هذا الاتجاه يؤكد موريس بايه (M. Bye) بدوره مرة أخرى. ان الاندماج مفهومه الديناميكي ليست جمع وإنما رفع درجة التوافق في مجال معين بين خلط مجموعة من الدول واتخاذ القرارات بهدف إقامة نظام اقتصادي واحد وفي هذه الحالة فإن دراسة الاندماج تتجاوز مستوى السوق لتبحث في احتياجات الإطراف المعنية وتوقعاتها وايراداتها[٤].

وبالنسبة لدول مجلس التعاون العربي الأربع نلاحظ بالفعل الدور المركزي التي تلعبه الدول في عملية التنمية سواءاً كمصدر للقرار الاقتصادي او كموجه رئيسي للتخطيط والتمويل وتنفيذ المشاريع الاقتصادية فضلاً عن قيامها على نحو متزايد بدورين مختلفين دور ما هي المصلحة العليا إلى جانب ودور المستثمر الاقتصادي الفرد أو المشترك.

ويلاحظ إن الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الأربع يعتبر المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية فيها وبنموه تنمو الحركة الاقتصادية وتتباطأ تباطأ الحركة الاقتصادية بكافة نواحيها، وقد نتجت هذه الظاهرة في بعض دول هذا المجلس عن كون الحكومة تملك قطاعات اقتصادية معينة وتتسلم كامل الايرادات الناتجة من هذه القطاعات ومن ثم تعيد ضخ هذه الاموال والايرادات في الاقتصاد القومي على شكل انفاق عام سواءاً الجاري منه او الاستثماري كما انها تدعم دور القطاع الخاص فيها وتهيئ له الظروف المناسبة ليسهم بدوره في التنمية.

ولذا فنحن نعتقد ان التكامل الاقتصادي العربي يتطلب قيام الدول الاربع في المستوى المشترك بمزيد من التداخل لتحقيق اهداف معينة كتنسيق عمليات الإنتاج بين الدول الاعضاء في المجلس عن طريق التنسيق بين الخطط الاقتصادية المتوسطة والطويلة المدى.

كذلك احداث التكامل في قطاعات محددة لصناعات معينة يتم اختيارها بالاتفاق بين الدول الشرعاء ويعد (سياسياً) اسلوباً اكثر واقعية وادارياً يمكن القيام به.

فالمشروع المشترك يؤخذ بمفهوم وظيفي لتكامل (functional) ويمكن تحقيق ذلك تدريجياً (STEP BY STEP APPOACH) كما يؤدي عبر مراحل زمنية الى بناء همزات الوصل والترابط بين القطاعات الاقتصادية العربية ويخلق بذلك شبكة من المصالح الفعلية والعلاقات المتبادلة التي تؤدي الى تحقيق قوة دفع ذاتي والى مزيد من التلاحم والتزافل بين انسجة اقتصاديات دول مجلس التعاون العربي.

ومن هنا فان مدخل المشروعات المشتركة يستجيب بشكل افضل لظروف الواقع العربي لمجلس التعاون وهو وان كان مكملاً وغير متناقض مع اسلوب تحرير

---

[٤] Bye M. "Location" de l'investssment (Mars ١٩٥٩) No.٢.

التجارة الا ان في ظروف دول مجلس التعاون يسبقه ويمهد له لان كما سبق ان اوضحنا بأنه قبل الحديث عن ازالة العقبات اما التبادل التجاري يجب العمل على انتاج السلع والخدمات التي سيتم تبادلها كما ان المشروع المشترك يعتبر الوسيلة الاكثر فعالية في ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية العربية بأقصى كفاية ممكنة وذلك لتوفير خدمة اساسية غير متوفرة او توسيع اخرى قائمة فعلاً وهذا يتطلب ان تعمل بطاقة اعلى مما عليه لتحقيق وفورات اقتصادية يعجز كل قطر عربي منفرداً عن اقامتها بشكل ناجح لما قد يتطلب ذلك من توفير حد ادنى من موارد بشرية واقتصادية وتكنولوجية. كما ان مثل هذه الصيغة تمكن الشركاء من تسويع نطاق السوق المحلي العربي فضلاً عن بعده العالمي الذي يمكن ان يتم التسويق فيه بشكل منسق بعيداً عن التنافس الضار ويحول الضرر الذي يلحق بدول المجلس العربي.

ثانياً: المبادئ العامة لتوزيع المشروعات المتنوعة بين دول مجلس التعاون العربي:

١. التوزيع العادل لمزايا التكامل:

في هذه الحالة ينبغي ان يراعى عند توزيع مشروعات التكامل ان يتم بشكل يتحقق فيه ان كل قطر عربي منذ البدء له وجود ومصلحة ذاتية في التكامل ونصيب متساوي يتزايد بتطور التكامل.

ولتوفير الحماس والحرص المتبادل على اتمام التكامل يكون من المناسب اتباع اسلوب حزمة المشروعات التوفيقية (PACKAGE DEAL PROJECTS) يكون بمقتضاه لكل دولة عربية نصيب عادل في مشروعاتها التي تتخذ مكان وجودها في هذه الدولة.

٢. التوزيع الافقي والرأسي لمشروعات التكامل في وقت اخر:

لابد من ارساء قواعد تحول دون استفادة الاقطار الاكثر تقدماً على حساب الاقطار الاقل نمواً فالامر يتطلب توجيه عناية خاصة لهذه الاخيرة بسبب المشكلات الاساسية التي تعاني منها وهذا يتطلب توزيعاً لمشروعات التكامل على مستويين في وقت واحد فلا تقتصر المشروعات الانتاجية المشتركة مثلاً على دولة عربية معينة وتختص بقية الدول بمشروعات استهلاكية بل ينبغي ان يتم التوزيع افقياً او راسياً لهذه المشروعات وبطبيعة الحال فان تطبيق هذا المبدأ يثير الكثير من الصعوبات الفنية والاقتصادية من ناحية تحقيق التوازن الديناميكي بين العوامل الاقتصادية الصرفة حيث ان اعتماده قد يؤدي الى زيادة نسبة في التكاليف وهي تعد ضرورية لتحقيق التكامل من خلال منظور قومي يهدف الى تحقيق النمو التوازن في الامد البعيد بين اقطار مجلس التعاون العربي.

٣. الاخذ بمبدأ التدرج في التنفيذ

لاشك ان التدرج هو افضل طريقة لتحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون العربي لان المراحل الزمنية ستؤدي الى تذويب الفروق والاختلافات بينها وهي محددة بطريقة تدريجية وبشكل يسمح بالتغيير دون ان تترك اثاراً جانبية حادة على أي من الاقتصاديات المتجهة للتكامل كما انه انطلاقاً من نفس المبدأ قد يكون من المناسب البدء بالمسائل غير الحساسة ثم الاتجاه نحو حل القضايا الاكثر تعقيداً في المراحل التالية وفي هذه الحالة قد حلت خبرة العمل المشترك والثقة المتبادلة مما يمكن من الانطلاق الى مرحلة تكاملية اكثر تخطيطاً.

٤. مراعاة خاصة للدول الاقل نمواً وموارداً:

ان قوة أي سلطة تقاس بضعف حلقاتها ومن هنا فانه يجب توجيه اهتمام خاص الدول الاقل مورداً داخل مجموعة دول مجلس التعاون العربي حتى يمكنها ان تصل الى مستوى يتساوى مع باقي شركائها وتقليل الفجوة التي تفصلها عنهم وقد اكدت الاتفاقيات الاقتصادية الممنوحة لدول مجلس التعاون العربي والتي تضمنت ان يراعى في تطبيق هذه الاتفاقيات التدابير الممكنة ومعالجة التفاوت في مستويات النمو بين الدول الاعضاء واولويات التنمية فيها ويجوز منع أي منها اعفاءاً مؤقتاً في تطبيق بعض احكام الاتفاقية في حالات الضرورة.

فضلاً عن هذه المبادئ العامة فان الامر يتطلب ايضاً تبني بعض المعايير الاساسية لاختيار المشروعات المشتركة لتتماشى مع الخصوصية العربية فمن المعروف انه ليس هناك نظاماً او نموذجاً موحداً للمشروعات المشتركة يمكن تطبيقه في مختلف التجمعات الاقليمية فالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تجعل من كل منطقة اقليمية تجمعاً فريداً خاصاً ومتميزاً في النوعية وهذه الخصوصية تحتاج بلاشك الى اكثر من النقل وابعد من الاقتباس والاستعارات الخارجية ويكفي ان نتأمل ولو قليلاً ومن منحى نقدي ما ادى اليه قيام بعض الدول النامية بتقليد اساليب الدول الصناعية في تحقيق التكامل او التنمية. فهذه الاساليب البعيدة كل البعد عن واقع الدول النامية اصطدمت بمتطلبات الدول النامية وظروفها الذاتية المختلفة تماماً عن ظروف الدول الصناعية وانبثاقاً من هذه النظرة سنحاول دراسة ثلاثة معايير اساسية لاختيار المشروعات العربية المشتركة وكيفية تبنيها لتتماشى مع ظروف كل دولة بشكل يمكن معه حصول كل دولة عملية مشاركة عادلة في المزايا وفي نفس الوقت تعظيم المكاسب لاقطار مجلس التعاون العربي والمعايير التي تستخدمها في هذه الدراسة هي:

١. معيار ووفورات الحجم الكبير.
٢. معيار المزايا النسبة.
٣. معيار الربحية.

اولاً: معيار ووفورات الحجم الكبير:

من مزايا الإنتاج في إطار الوحدات الصناعية الكبيرة الاستفادة من وفورات الحجم المتمثلة في تخفيض تكاليف الإنتاج التي لا تتزايد بنفس نسبة تزايد كميات الإنتاج في صناعات معينة. كما انه فيما يخص بعض الصناعات أصبح استخدام وحدات إنتاجية على مستوى كبير أمرا ضرورياً لامكان تحقيق الاستخدام الكامل والارتباط والعلاقة بين حجم السوق وحجم الوحدة الانتاجية والتغيرات في تكاليف الإنتاج ومن ناحية اخرى فان مزايا او وفورات الحجم تختلف في مداها من مصنع لاخر ومن ناصعة لاخرى وقد نجد في بعض الحالات ان العائد من زيادة الإنتاج ربما تضيع ميزته بزيادة التكاليف الادارية او مصاريف التخزين والتسويف. كما انه من غير الصحيح الافتراض دائماً انه كلما تضاعف حجم المصنع او الوحدة الانتاجية تضاعف الإنتاج لذا نود ان نوضح هنا ان هنالك تلاقي بين عدداً من الآراء التي تؤكد ارتفاع نسبة وفورات الحجم في الصناعات ذات الكثافة في رأس المال وميكانيكية الانتاج كما في الصناعات البتروكيميائية والاسمدة والحديد والصلب وعدد اخر من الصناعات[5].

كما يلاحظ ان التطورات التكنولوجية الميكانيكية وبصورة اخص الالكترونية اخذت تميل في ميزان الآلة الى العامل بصورة واضحة نتيجة لتطور التكنولوجيات الالكترونية فضلاً عن انه نتيجة لما تحقق من تقدم تكنولوجي في السنوات الاخيرة نجد ان الوحدات الانتاجية في العديد من الصناعات بدأت تتجه بشكل ملحوظ نحو زيادة الحجم كما انه كلما تحققت وفورات الحجم في مجال تكنولوجي معين كلما ادى ذلك الى جعل زيادة حجم وحدة انتاجية معينة امراً ممكناً بعد ان كان متعذراً في الماضي ومن هنا فانه في حالتنا موضوع الدراسة وهي دول مجلس التعاون العربي سيكون لديها ميزة خاصة في اقامة المشروعات المشتركة التي تمكن من تحقيق وفورات الحجم او تكثيف استخدام رأس المال والتجهيزات الآلية ووفرة الايدي العاملة.

ثانياً: معيار الربحية:

في مقدمة المبادئ التي تؤخذ في الاعتبار عند التفكير في إقامة أي مشروع يأتي مبدأ الربحية على أساس ان احد الأهداف الجوهرية لإقامة أي مشروع هو الحصول على نسبة معينة من العائد او الربح لعوامل الإنتاج التي تستثمر في المشروع

---

[5] Martin Carnoy. Industialization in a Latin American Common Markets. The Brookings institution 1972. Washington D-C, A-A. Walters" A note on Economics and Statistics Vd. 43. 1963. P.423-427.

المشترح. وبمعنى اخر فان عوامل وآلية السوق هي التي تحدد إمكانية وجدوى إقامة مشروع ما كما انها تتحكم فيما بعد في استمرار هذا المشروع او اختفائه.

وتطبيق مبدأ الربحية او الأساس التجاري للمشروع قد يكون مقبولاً لو ترك عوامل وآلية السوق حرية التفاعل الحقيقي الا ان ما يحدث من تداخلات في السوق على المستوى الدولي يجعلنا نتردد في تطبيق مبدأ الربحية على اطلاقه عند اختبار المشروعات المشتركة العربية.

فالاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية تستخدم العديد من الأساليب لخلق ندرة مصطنعة في بعض المواد او تقيد الإنتاج الزراعي أو شراء الحكومات بعض المحاصيل وتخزينها او رحقها حتى لا تنخفض أسعارها فضلاً عن سياسات الدعم والحماية التي تتبعها حتى الدول الصناعية بالنسبة لبعض منتجاتها في مواجهة المنافسة الأجنبية.

ومن هنا فان مبدأ الربحية ينبغي من باب أولى أن يقابل عند حسابه في النطاق العربي لاسيما خلال المراحل الأولى من تنفيذ الخطط الإنمائية بتكاليف التعليم في الحرب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية. وان تلك التكاليف تعطي خلال الأجل الطويل عائدا ملموسا يتمثل في الإقلال من حدة التبعية الاقتصادية للخارج والتوصل الى هيكل اقتصادي متماسك ومتوازن والتهيئة لعصر هذه الخطط. وقد يكون من المناسب أحيانا أن نتقبل عربيا توازنا للمشروعات المشتركة قد يبتعد قليلاً عن الوضع المثالي القائم على مبدأ الربحية المطلقة. على أساس أن مثل هذا الابتعاد عن الوضع المثالي يتم تعويضه بالفائدة التي تعود على كل دولة فضلا عن الفوائد التي ستعود على المنطقة العربية بصفة عامة كما أن التكلفة بالنسبة للمجموعة عليه من اقامة هذه المشروعات فالعديد من المشروعات تستهدف بجانب الربح تلبية المطالب الاجتماعية التي لا تقل اهمية عن موضوع الربح العاجل.

وفي اعتقادنا ان معيار نجاح او فشل مشروع مشترك من الناحية الاقتصادية يمكن ان يقاس بالربحية التي ستؤدي اليه هذه المشروعات وتسهم به في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي للدول المشتركة فيه مباشر او غير مباشر بمعنى ان بعض المشروعات المشتركة قد تكون ذا معدل ربح منخفض نسبياً في المرحلة الاولى الا انه يمكن اعتبارها مربحة نتيجة لما تمثله في معدل خصم منخفض للمستقبل مقبولة اجتماعية وتغيب عن الذهن انه بالنسبة للتنمية الحقيقة فان الجوانب الكيفية هي في نفس مستوى أهمية الربحية.

(5) Ma
Marke
walter
427.

ثالثاً: معيار المزايا النسبية:

من بين المعايير التي وضعتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون العربي الأعضاء هو تحقيق التنسيق الإنمائي لهذه الدول وتوزيع الصناعة فيها بينها حسب المميزات النسبية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها.

وبصفة عامة هنالك تباين واختلاف نسبي في التركيب الإنتاجي للدول وعوامل هذا الاختلاف يعود بعضها الى أسباب اقتصادية وجغرافية أي الى عوامل لا يمكن ان تنقل من قطر إلى أخر بينما العوامل البشرية يمكن نقلها عملياً ونظرياً.

ومن العوامل الأساسية التي يمكن ان تدرج تحت النوع الأول مثلاً الوفرة في الطاقة والمواد الأولية فقد يكون إقليم ما يتميز على إقليم اخر بنحو أربع او خمس مرات او أكثر من حيث الطاقة لكل فرد وتحت النوع الثاني نجد مثلاً ان أحدى الدول لديها وفرة في الأيدي العاملة المدربة بينما تفتقر الى رؤوس الأموال بينما نجد ان دولة أخرى لديها وفرة في الأموال وندرة في الأيدي العاملة المدربة وهذا التفاوت في عناصر الانتاج من دولة لاخرى يطلق عليه المزايا النسبية.

ومن الطبيعي ايضاً ان تؤدي هذه الفروق في حيازة عوامل انتاج بين مجموعة من الدول يصبح من المناسب اقتصادياً توزيع المشروعات المشتركة بينها وفقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة لتحقيق الوفورات الاقتصادية الناجمة عن التخصص في الانتاج وتقسيم العمل ومما لاشك فيه ان المبادئ التي يجب ان تقوم عليها المشروعات المشتركة لا يمكن ان تكون مجردة من الاسس العلمية او تكون خارجة عن النظريات والمبادئ الاقتصادية السلمية. بيد ان الاطار النظري المأخوذ عن نماذج من اقتصاديات الدول الصناعية كثيراً ما يفشل في التطبيق بالنسبة للدول النامية وذلك لان ظروف هذه الدول تحتاج الى اطار نظري مستمد من واقع هيكلها الاقتصادي ومشاكلها الخاصة الى اطار نظري مستمد من خصائص عناصر الانتاج في هذه الدول ويأخذ في اعتباره الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهم هذه العناصر الانتاجية في تحقيقها وانبثاقاً من هذه الرؤيا فاننا نعتقد ان الخصوصية الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربي قد تفرض بعض القيود على امكانيات تطبيق مبدأ المزايا النسبية في توزيع المشروعات المشتركة بين اقطار مجلس التعاون العربي وذلك للاعتبارات التالية:

أ. فنحن حيث البنية الاقتصادية لاقطار مجلس التعاون العربي نجد تقارباً واضح في بنى اقتصاديات هذه الدول وفي مراحل التنمية التي حققتها لاعتمادها على مواردها الذاتية وقوة العمل الكبيرة المتوفرة لها ووجود الكفاءات الفنية.

ب. ان مجموعة دول مجلس التعاون العربي تشكل نموذجاً خاصاً مثل المجالس الاخرى الموجودة في الوطن العربي والتي تعيش المرحلة الانتقالية بين حا

التخلف وطموح التقدم والتطور حيث هنالك تبايناً كبيراً في عناصر الانتاج فيها فهي في مجملها احادية الانتاج وهذا يعني ان مجال تمتع دولة بمزايا نسبية اكبر من دولة اخرى محدودة جداً بعكس دول السوق الاوروبية المشتركة.

ج. اذا كان تطبق مبدأ المزايا النسبة يعتبر في لاطار العربي محدود نسبياً الا انه في المدى الطويل ان مشكلة التوطين المثالي تبدو اقل حدة في النظرة الاولى فيما عدا الصناعات الوثيقة الارتباط بموارد طبيعية محددة والتي ترتفع فيها تكاليف النقل بشكل كبير لذا فان التقدم الذي افرزته التكنولوجيا الحديثة قلت الى حد كبير من اهمية المزايا الطبيعية في توظيف الأنشطة الصناعية في مكان معين بدلاً من اقامته في مكان اخر واذا كانت هذه المزايا من صنع الفرد فانه يمكن لهذا الفرد ان يغيرها وفقاً لمعايير تخطيط رشيد ومدروس.

د. كما انه بالنسبة لنوع من المشروعات التي تتعلق بالامن الغذائي فانها تتمتع بالمرونة في امكانية اقامتها في أي دولة من دول مجلس التعاون العربي.

وفي الواقع فان تطبيق مبدأ المزايا النسبية بشكل مرن في دول مجلس التعاون العربي مقابل تحقيق توازن متساوي وعادل للمشروعات بين دول المجموعة العربية من غير المحتمل ان يكون المشتركة اكبر عدد ممكن من المشروعات تقوم كل دولة باختيار الانسب منها لظروفها في اطار خطة مشتركة للتكامل التنموي.

الخلاصة:

ان التكامل الاقتصادي عبر المدخل الوظيفي يستهدف التأليف الامثل لعوامل الانتاج بين عدد من الدول في اطار تجمعات قومية او اقليمية او اقليمية فرعية لتخفيف كبر عائد اقتصادي واجتماعي ممكن وبطبيعة الحال تتعدد وتتباين سبل تحقيق ذلك باختلاف ظروف كل منطقة ومرحلة نموها والاهداف المراد تحقيقها. وبمعنى اخر ليس ثمة نموذج لاحداث التكامل صالح للتطبيق او النقل او المحاكاة في كل البلدان والمناطق وعبر المراحل الزمانية المختلفة.

فما صلح لمنطقة متطورة كالمجموعة الأوروبية والآسيوية لا يصلح بالضرورة لمنطقة نامية كالمنطقة العربية.

فإذا رغبت مجموعة معينة من الدول العربية تحقيق التكامل فيما بينها فان المدخل المناسب قد يبدو نظرياً في الاخذ بالاساليب التي تستخدم عوامل الإنتاج في مختلف القطاعات وحسب الوفرة النسبية لهذه العوامل والمستند الى آلية السوق الا ان اختيار مدخل المشروعات المشتركة في لإطار العربي حسب هذا المعيار يجب ان يأخذ في اعتباره تعظيم انتاجية الاقتصاد او عوامل الانتاج مجتمعة للدول المشتركة.

وان تكمل حسابات الربح او الربحية على مستوى المشروع بحسابات العائد الاقتصادي والاجتماعي على المستوى القومي والاقليمي وبعبارة اخرى يجب ان يتحقق الترشيد الاقتصادي على المستوى الكلي وان نأخذ في الاعتبار متطلبات فترة اقامة المشاريع (أي الفترة الزمنية التي يتطلبها المشروع من لحظة البدء باقامته الى لحظة البدء في الانتاج) هذا ما تقتضيه ظروف دول مجلس التعاون العربي النامية من دعم وحماية لمشروعات في المراحل الأولى.

وعليه هذا لا يعني بطبيعة الحال ان يؤدي ذلك الى إقامة مشروعات مشتركة خاسرة وانما يعني اساسا قياس ملاءمة المشروع المشترك على المستوى العربي وان يتم الاختيار النهائي للمشروعات المشتركة على أساس جملة من المعايير المرجحة باوزان خاصة وفقا لكل قطر عربي وحتى يحقق في النهاية الاهداف الاقتصادية والاجتماعية على مستوى التجمع لاقطار مجلس التعاون العربي والدول العربية الاخرى.